ان لكل من المسلمين حق المنع والطرح قال م لحق المنع لا الطرح
وقال س ليس لهم لها ولو ضر فلكل منهما حق المنع والطرح
وقال س ليس لهم لها ولو ضر فلكل منهما حق المنع والطرح
والرفع واحداثها في سكة غير نافذة لم يجز بلا اذن اهلها
ضر اولا وذكر ط احداثها على طريق العامة يباح قبل ان
يحيا صم احد لا بعده ولا يحل الانتفاع وبناء بتركها قال س
وم يباح له الانتفاع لو لم يضر هم حي اذا منع عن بنا كنيف
او ظلة على طريق العامة فلو بني يقبل ان اضر والا فلا وقال
م لو اخرج كنيفا ولم يد خله في داره ولا يضر اتركه ولو ادخله
فيها امنع عنه والبينة على من يدعي انه طريق العامة وقال
م له ظلة في غير السكة النافذة ليس لاهلها هدمها لو لم
يعلم كيف كان امرها ولو علم انه بناها على السكة هدمت
ولو نافذة هدمت في الوجهين وقال س يهدم لو يضر
والا فلا والاصل ان ما على طريق العامة لو لم يعلم
حاله يجعل حديثا فللامام رفعه وما في غير النافذة لو لم
يعلم حاله يجعل قديما فلا يرفع بتوارث الحيز يعارض هذا
الاصل ما سيأتي في تصرفات يتضرر بها الجار ان
حد القديم في البنا ان لا يحفظ احد ان وراء الوقت
كيف كان ففي كلية احد الاصلين نظر ولعل ما ذكرهنا على
قول م فقط كما يشهد بذلك مخالفة قول س والذي سيأتي
مخصوص بما كان في سكة غير نافذة ح قول غير النافذة
تاويله ان يكون دار مشتركة بين قوم او ارض كذا بنوا فيها
مساكن وحجرات ورفعوا بينهم طريقا حتى يكون الطريق
ملكا لهم فما ان كانت السكة في الاصل احيطت بان
يبنوا دورا ويتركوا هذا الطريق للمرور فحكم طريق العامة

ان هذا ملك العامة الا يرى ان لهم ان يدخلوا هذه عند
الزحام وكذا هذا التاويل يأتي في جميع الاحكام التي يجيء
ذكرها في غير النافذة وحكي عن ح ان يكون فيها قوم يحصون
اما لو لا يحيي قومها فهي عامة وحكمها حكم طريق العامة في كل
ما مر تذ عن م شتري دارا لها ظلة على طريق العامة على
حائط الدار وحائط الجار فانهدمت الظلة ليس له
اعادتها اذا سئر اها على ان الحق هدمها ولو في غير النافذة
فله اعادتها ولو علم انها محدثة فليس له اعادتها كما في النافذة
ولا خيار له في الدار اذا سئر اها على ان الحق ما مر قال
م بنى حائط على نهر الفراة واتخذ عليه رحى دواخر في طريق
العامة فخاصمه احد ولو من اهل الذمة غير العبد والصبيان
يقضي عليه بهدمه صر بالعامة اولا وقال ض لا يقضي
بهدمه لو لم يضر بالعامة اذ الخصم متعنت ح وجه ما قال م
انه عسى يضر هم في المستقبل وان لم يضر هم في الحال بان
يكثر الزحام في الطريق فلا يجد الناس سبيلا الى الطريق
وقال الصفار انما يلتفت الى خصومته فيما ذكر ونحوه
لو لم يكن للخصم مثل ما للمدعي عليه فلو له مثله فلا يلتفت
الى خصومته اذ لو اراد دفع الضرر عن العامة بد انفسه فعلم
انه متعنت وقد نقل عنه جنسه وصورته نهر في سكة غير
نافذة غرس رجل على شط في فنا داره شجرة فاراد احد
السكان قلعها وفي تلك السكة اشجار مثلها ولم يتعرض
لغير هذه الشجرة ليس له ذلك لانه متعنت لا محتسب
يتعرض لجميعها هذا لو بنى في طريق العامة لنفسه فلو بنى في
بعض الطريق مسجدا لا يهدم لو لم يضر وعن م لا باس
بان يجعل بعض الطريق مسجدا وبعض المسجد طريقا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)